

دورة الملك عبدالله الثاني
في كرة السلة
الفوز الثاني للبنان
على سوريا (٨٧ - ٧٥)
ص ٧

الديار

واشنطن تمدد إعفاء العراق
من العقوبات
على إيران
لمدة ٤٥ يوماً
ص ٩

لبنانية - سياسية - مستقلة الحقيقة في كل دار
2000 L.L.

السنة الواحدة والثلاثون - العدد ١١٠٤٨ - الخميس ١٣ شباط ٢٠٢٠ - Jeudi 13 Fevrier 2020 - 11048 - N° 31 eme annee - www.addiyaronline.com - ١٢ صفحة

العهد والمجلس النيابي امام «الفرصة الاخيرة» قبل «سقوط» الهيكل زمن الجوع والفقر والعذاب وعدم الطبابة وعدم دفع الأقساط ينتشر بعهد الرئيس عون حزب الله يأخذ «مسافة» من حكومة دياب .. وثقة «بروتوكولية» في دار الفتوى



التلوج تغطي جبال لبنان بعد عاصفة كريم

ابراهيم ناصر الدين

قبل ٢٤ يوماً على استحقاق «اليوروبوند» في آذار، لا تبدو حكومة «الفرصة الاخيرة» وحدها في سياق مع الوقت لمحاولة تجاوز اول «حقل الغام» تواجهه بعد نيل الثقة، فالرئاسة الاولى والثانية تبدوان معنيتين ايضا بإنجاح «التقليعة» الوزارية، لان الفشل في المئة يوم الاولى تعني حكماً دخول البلاد في فوضى سياسية واجتماعية وامنية، لن يكون الخروج منها يسيراً، وإنما فالخلاص يومئذ لن يكون برئيس حكومة «انقاذ»، وإنما ستكون التداعيات كبيرة وخطرة لن تقف عند سقوط حكومة «مواجهة التحديات»، وستكون البلاد امام حتمية اجراء انتخابات نيابية، فيما بدأت تكبر «كرة تلج» الدعوات لإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وإذا كان البعض يرى ان العهد مهدد، فإن مصادر سياسية رفيعة المستوى تعتبر ذلك مجرد «اوهام» من قبل بعض «المزايدين» الباحثين عن «عدو» لاستعادة زخم «الشارع» في ظل عدم القدرة على مواجهة حزب الله الذي بدأت تطرح الكثير من الاسئلة عن اسباب اتخاذه «مسافة» من حكومة الرئيس حسان دياب...؟

■ لا تسليم لشروط الصندوق! ■

ففي يومها الاول بعد الثقة، طلبت الحكومة رسمياً من صندوق النقد الدولي مساعدة فنية لوضع خطة لتحقيق الاستقرار في ما يتعلق بازمته المالية والاقتصادية، بما في ذلك كيفية إعادة هيكلة دينه العام. وبحسب مصادر رسمية فإن الطلب الرسمي للمساعدة الفنية تم ارساله إلى

(تتمة المانشيت ص ٢)

تقرير فرنسي خطير يحذر من عدم دفع الاستحقاقات المالية

استحقاق بقيمة ١,٢ مليار دولار في التاسع من آذار المقبل. والاستحقاق هو الاول من ثلاثة إصدارات لهذا العام بقيمة إجمالية تبلغ ٢,٥ مليار دولار؛ يضاف إليها نحو مليار دولار فوائد مستحقة على كامل المحفظة البالغ قيمتها

(التتمة ص ١٢)

في تقرير نشره موقع «ميديا بار» الفرنسي الواسع الانتشار حول الأوضاع المالية التي يواجهها لبنان في الأيام القليلة المقبلة وجاء في التقرير أن هناك حالة ترقب من حملة سندات الدين الدولية (يوروبوندز) المصدرة من الحكومة اللبنانية، قراراً حاسماً تخلص إليه المشاورات المكثفة بين الفريق الاقتصادي الحكومي والبنك المركزي، بشأن أول

مجموعة الدعم الدولية تحذر الحكومة وتدعوها الى اتخاذ تدابير لوقف الأزمة

اللبناني.. وشددت في بيان على «أهمية العمل من أجل استعادة ثقة الشعب اللبناني والمجتمع الدولي وتفعيل المساعدات الدولية المستقبلية

(التتمة ص ١٢)

دعت مجموعة الدعم الدولية من أجل لبنان حكومة الرئيس حسان دياب الى «اتخاذ مجموعة من التدابير والإصلاحات الملموسة وذات المصادقية والشاملة بسرعة وبشكل حازم لوقف ومعاكسة الأزمات المتفاقمة، ولتلبية احتياجات ومطالب الشعب

اغتيال إسرائيلي من اجتماع عباس - أولمرت: محطة انحطاط تاريخية

المتحدة، داني دانون، على الاجتماع والتصريحات التي صدرت عنه، وقال: «بالذات في اليوم الذي كان فيه أبو مازن يفشل في محاولته السياسية ضد إسرائيل في الأمم المتحدة، اختار أولمرت إعطاء روح داعمة للإرهاب السياسي للفلسطينيين. بحق الولايات المتحدة التي عرضت خطة هامة للسلام في الشرق الأوسط». وطالب كل من الرئيس الفلسطيني عباس ورئيس الحكومة الإسرائيلي السابق إيهود أولمرت، خلال اجتماعهما في نيويورك بتجديد مفاوضات السلام الإسرائيلية - الفلسطينية.

انتقد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بشدة الاجتماع بين رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق إيهود أولمرت والرئيس الفلسطيني محمود عباس واعتبره «محطة انحطاط بتاريخ إسرائيل». واعترض حزب «يميننا» على ذلك الاجتماع، وجاء في بيان نشره: «المجرم المدان أولمرت، الذي بالفعل وافق على التخلي عن الهيكل، يجهز اليوم الأرضية للمفاوضات المستقبلية التي سيدبرها غانتس لإقامة دولة إرهاب فلسطينية عاصمتها أبو ديس في القدس». من جانبه، عقب سفير إسرائيل في الأمم

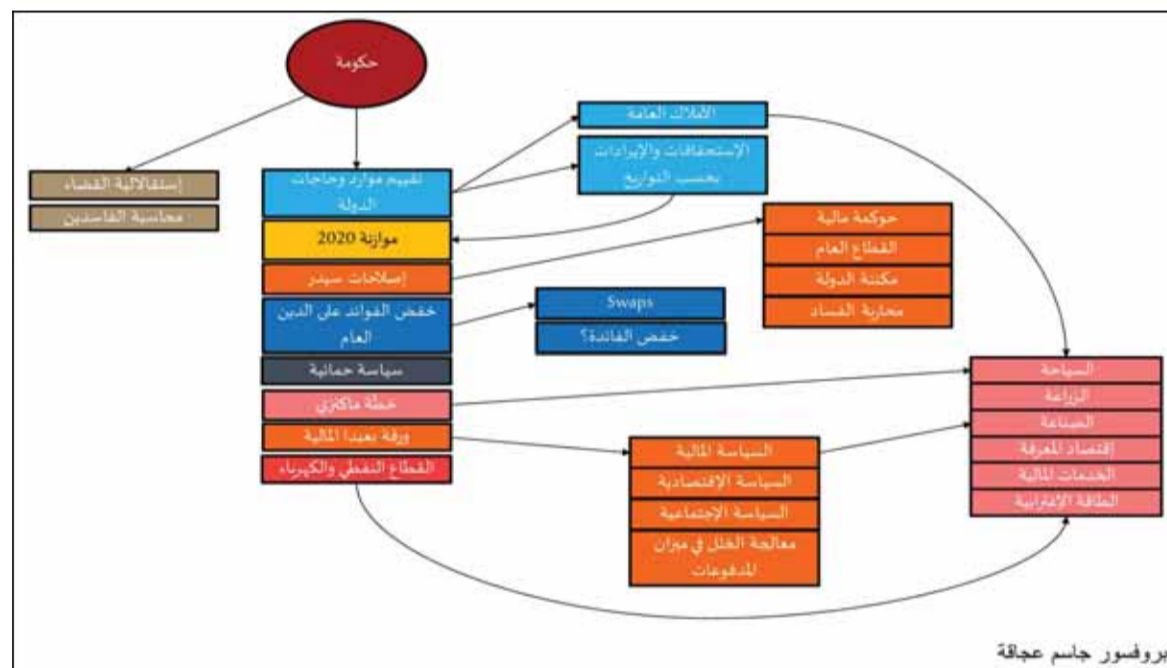
إيران: سترد بحزم ضد أي استهداف إسرائيلي لمصالحنا في سوريا والمنطقة

«باق حتى نهاية ولايته». وكانت وكالة «اسنا» الإيرانية نقلت عن علي رضا معزي، مسؤول الشؤون الإعلامية في مكتب روحاني، أن «الاستقالة إشاعة مكررة وفاقة للإبداع». من جهته، قال مستشار روحاني للشؤون الإعلامية، حسام الدين آشنا، إن «نشر

(التتمة ص ١٢)

أكدت الخارجية الإيرانية ان طهران سترد بحزم ضد أي استهداف إسرائيلي لمصالحنا في سوريا والمنطقة، وقالت الخارجية الإيرانية، في بيان، امس، إن طهران سترد بحزم ضد أي استهداف إسرائيلي لمصالحنا في سوريا والمنطقة الى ذلك، نفى المتحدث باسم الحكومة الإيرانية، علي ريبيعي، صحة الأخبار التي تحدثت عن نية الرئيس الإيراني حسن روحاني تقديم استقالته، مؤكدا أن الرئيس

عدم دفع استحقاقات أذار من اليوروبوندز قد يكون له تداعيات موجعة الحكومة مطالبة بتنفيذ الإصلاحات المنصوص عليها في ورقة بعهدا



بروفسور
جاسم عجاقة

كلّ ملف في لبنان حيث الانقسام عمودي وحيث كل طرف يحون الآخر، أخذ ملف استحقاقات الدولة من سندات الخزينة بالدولار الأميركي منحي انقسامياً مع إصطفاف فريق مع دفع استحقاق أذار وفريق ضد دفع الاستحقاق. هذا الانقسام تقاوم مع وجود عوامل سياسية إضافية (داخلية وخارجية) جعلت من مهمة الحكومة صعبة لدرجة أن أحد مصادرها

(التتمة ص ١٢)

اردوغان يهدد ويتوعد... ويستنجد بـ«الناتو» روسيا: تركيا لم تنفذ التزاماتها وهذا سبب أزمة ادلب أول اشتباك عسكري سوري - أميركي مباشر في القامشلي

بتعهداتها في إطار مذكرة سوتشي. وأكدت أن المهمة الأساسية في الظروف الحالية، تكمن في خفض مستوى العنف على الأرض، وتأمين حماية العسكريين من الدول الضامنة، الموجودين

(التتمة ص ١٢)

من جانب آخر أشارت الدفاع الروسية، إلى أن الطريق السريع الذي يربط دمشق بحلب، حرر بشكل كامل من المسلحين. وفي وقت سابق، حملت روسيا الجانب التركي المسؤولية عن تصعيد التوتر في منطقة ادلب شمال غرب سوريا، مؤكدة أن تركيا لا تلتزم بشكل «مؤمن»

أعلنت وزارة الدفاع الروسية امس، أن السبب في أزمة ادلب هو عدم تنفيذ تركيا لالتزاماتها. وأضافت أن العسكريين الروس يعملون في سوريا ضمن اتفاقات سوتشي، مؤكدة أن نقل تركيا المدرعات والأسلحة عبر الحدود إلى منطقة ادلب يفاقم الوضع هناك.

على طريق الديار

طريق الديار وزمن الفقر والجوع

ثمن الادوية، شعب يهاجر من اجمل بقعة في الأرض هي لبنان لأن حكامه هم حكام بلا ضمير وليسوا أهلاً للحكم وإدارة البلاد على كل المستويات.

ماذا فعل الشعب اللبناني معك يا فخامة الرئيس او دولة الرئيس بري او الحريري او كلكم لتعاقبوه بهذا الشكل؟ فترة تذكرنا بحصار العثمانيين على المسيحيين وتركهم يموتون دون طحين وخبز، فترة تعذيب الشعب وشعوره باليأس وفقدان الأمل وليس معه مال ليهاجر.

شعب مظلوم بحكامه، وحكامه لا يشعرون بشيء لأن مصروفهم اليومي يزيد عن مليونين

ماذا فعل الشعب اللبناني الا العطاء كي يقدم له حكامه هذا الاضطهاد من الفقر والجوع؟ كلهم يعيشون في قصورهم وكل أنواع الطعام لديهم والمصاريف وموازنة الدولة بتصرفهم، اما الشعب اللبناني فهبط راتبه ٦٠٪ ويات عليه ان يأكل وجبة واحدة او وجبتين كحد أقصى في اليوم الواحد.

الشعب اللبناني اصبح شعباً معذباً، شعباً بدون طبابة يموت لأن ليس معه ثمن عملية جراحية ولأن الدولة لم تبنا مستشفيات حكومية. شعب عائلات لم تعد ترسل اولادها الى المدارس لأن ليس معها أقساط المدارس، مرضى يموتون بوجع ووجع وليس معهم

«الديار»



عدم دفع إستحقاقات أذار من الـيوروبونز قد يكون له تداعيات موجهة

(تتمة ص ١)

صرّح لووكالة اجنبية أنها في صدد تحضير طلب مساعدة من صندوق النقد الدولي لإعادة هيكلة الدين العام اللبناني.

من البديهي القول أن الحكومة إستعجلت هذا الطلب (إذا ما ثبت أنه طلب مساعدة مالية وليس طلب مساعدة تقنية فقط)، فالإجراءات الداخلية الواجب القيام بها عديدة ولا تحتاج ولا كيفية تطبيقها. وهنا يطرح السؤال عن الأسباب التي دفعت بالحكومة إلى طلب مساعدة صندوق النقد الدولي؟

إذا كنا من أصحاب النوايا السينة لقلنا أن الحكومة لا تمتلك أي خطة وبالتالي هي عاجزة عن مواجهة المرحلة المقبلة، لكن الكفاءات الموجودة فيها كبيرة! لماذا إذاً لا تقوم بوضع الخطة وتنفيذها؟ هذا الإستنتاج يوصلنا إلى طرح آخر وهو أن التجاذبات السياسية تمنع على هذه الحكومة القيام بأية إصلاحات وبالتالي فهي تقوم بطلب مساعدة خارجية لفرض الإصلاحات.

الخطة التي من المفروض تنفيذها تنص قبل كل شيء على إستعادة الثقة، وهذه الأخيرة فُقِّدت لسببين أساسيين: الأول نقشي الفساد والثاني عجز القضاء عن مجازاة الفاسدين. لذا تنص الخطوة الأولى للحكومة على رفع مشروع قانون إستقلالية القضاء على شكل قانون مُعجّل مُكرّر إلى المجلس النيابي وذلك قبل القيام بالتشكيلات القضائية على أن يتم إسناد ملف إستعادة الأموال المنهوبة ومحاسبة الأشخاص المتهمين بالفساد إلى القضاء وذلك إستناداً إلى القانون ٤ / ٢٠١٥ والذي يُشكّل أداة قانونية واضحة تُحدّد بدقة ما هي الأموال غير المشروعة (المادة ٢١ و٢٠ من القانون). وبالتالي يُمكن للقضاء محاسبة الجميع بمن فيهم من يتعمّق بالحصانات.

وأموال المصارف وأموال الدولة وأموال المودعين. وبحسب هؤلاء، يجب إستخدام الدولارات لشراء المواد الغذائية بدل دفع الإستحقاق.

لكن السؤال الذي يتوجّب على الحكومة الجواب عليه، هو عن كلفة كل خيار من الخيارين. وباعتقادنا لا تتمك الحكومة جواباً على ذلك، لذا ستقوم بطلب المساعدة التقنية من صندوق النقد الدولي لمعرفة الكلفة في كل حالة.

إننا إذاً لا ننمسّ بخيار دفع مستحقات أذار، إلا أننا نرى أن عدم دفع هذه المستحقات من دون المفاوضات مع المقرضين (ولا نعلم كيف سيتمّ التعرف إليهم في سوق السندات!)، سيؤدي حكماً إلى تداعيات إجتماعية قد تصل إلى عدم حصول لبنان على مواد غذائية إلا من خلال إعاشات تؤمنها دول مثل فرنسا وغيرها من الدول!

في كل الأحوال، الواقع الحالي يفرض على الحكومة البدء بتنفيذ خطة مازنكي أو أي خطة إقتصادية أخرى تسمح بإستعادة النشاط الإقتصادي وبالتالي رفع فائض الميزان الأولي بشكل يُغطّي خدمة الدين العام مما يُشكّل نقطة التحول في إستعادة السيطرة المالية على الدين العام. هذه السيطرة يمكن إستكمالها بعملية خفض الفوائد بشكل هيكلي (نظراً إلى وجود قيود على حركة رؤوس الأموال) مع دفع المستحقات المالية لهذا العام من خلال عمليات الـ «SWAPS»، وذلك للسماح للحكومة بالقيام بالإصلاحات التي تمتصّ الفوضى المالية القائمة.

كل ما سبق ذكره، لا يخفي حقيقة ناصعة أن الوضع الإقتصادي والمالي المساوي الذي يعيشه لبنان منذ فترة طويلة، ظهر إلى العلن نتيجة الضغوطات السياسية الخارجية على لبنان. وبالتالي لا يُمكن الخروج من الأزمة الحالية إلا من خلال إيجاد حل للعقد السياسية القائمة مع المجتمع الدولي وبالتحديد مع الولايات المتحدة الأميركية التي تمتلك الدولار، نقطة ضعف النموذج الإقتصادي اللبناني.

كل ما سبق من إجراءات سيسمح للدولّة اللبنانية بوضع تصور أولى للخطة التي يتوجب إتباعها لمواجهة الإستحقاقات المالية القادمة.

وقد يقول البعض (وهذا حق) أن إستحقاق أذار يأتي بعد أربعة أسابيع، ولا يُمكن للحكومة القيام بكل هذا العمل قبل ذلك الوقت. من هذا المنطلق نرى أن دفع إستحقاق أذار هو شبه إلزامي نظراً إلى عدم دفع هذا الإستحقاق يعني بكل بساطة أن لبنان وضع رقبته تحت سكين المقرضين الخارجيين الذين لن يتواروا عن وضع اليد على الأصول اللبنانية في الخارج بما فيها الذهب ولكن أيضاً البواخر التي تؤمّن للبنان المواد الغذائية والأولية.

خيار الدفع أصبح بالنسبة للبعض إتهامات بالتخوين! ويا ليتهم يقولون للشعب اللبناني ماذا سيحصل إذا لم ندفع وما هي الخطوات التي يتوجب القيام بها قبل أذار!

يقول البعض أن خيار عدم الدفع لم يعد يؤثر على لبنان ولا على تصنيفه، ويبدل دفع إستحقاقات الدولة من الدين العام، يتوجب على الحكومة تخصيص هذه الأموال لشراء المواد الغذائية والأولية! وهنا نرى أن هناك مزج واضح من قبل هؤلاء بين أموال الدولة وأموال مصرف لبنان (التي يحوي قسم منها أموال المودعين) وأموال القطاع الخاص. فالدين العام هو على كاهل الحكومة والذي تقوم بسداده من خلال الضرائب والرسوم على المواطنين والشركات. ودور مصرف لبنان أو المصارف التجارية هو إيجاد التمويل لهذا الدين في ظل غياب إيرادات كافية على أن يتمّ احتسابه في الدين العام الذي سينقص بنفس قيمة المبلغ المدفوع تقريباً. نظراً إلى أن القسم الأكبر من إستحقاق أذار هو إستحقاق رأسمال.

أما شراء المواد الغذائية فتمويله يأتي من المستهلك، إلا أن المشكلة هي في تأمين الدولارات لشراء هذه المواد. وهنا يمزج أصحاب فكرة «عدم دفع الإستحقاق» بين أموال مصرف لبنان

بالتوازي تضع الحكومة خطة عملية واضحة لمحاربة الفساد في أجهزة الدولة أينما وُجدت، وهنا تُعطي مثال المرفأ الذي يُشكّل ٧٠٪ من إجمالي التبادل التجاري مع العالم، حيث يُمكن للحكومة وضع ١٠٠ عنصر من الجيش اللبناني تحت إشراف قاض وذلك لمراقبة التهريب الجمركي في المرفأ. هذا الإجراء وعلى الرغم من بساطته، كخُليل بسحق الفساد من المرفأ.

الخطوة الثانية للحكومة تنصّ على وضع جدول بإستحقاقات وإيرادات الدولة بحسب تاريخ إستحقاقها وذلك لمعرفة قيمة النقص في الأموال. هذا الأمر هو شرط أساسي لأنه يُشكّل الأساس لأي خطوة أخرى تقوم بها الحكومة بما فيها طلب مُساعدة صندوق النقد الدولي.

ثم تبدأ عملية البحث على مصادر لتمويل هذا النقص من خلال الإجراءات الداخلية مثل محاربة الفساد في المرفأ، الأملاك البحرية والنهرية وسكك الحديد، النهرب الضريبي، إلغاء المؤسسات غير المجدية، مكننة كل أجهزة الدولة، وغيرها من الإجراءات التي تظال موارد تحرم الدولة من مداخيل إضافية أو تزيد عليها أعباء غير مجدية.

على هذا الصعيد، نرى أن عملية إحصاء وإعادة تقييم أملاك الدولة هو أمر ضروري، وهذا الأمر يجب أن يتم بالتزامن مع إعادة دراسة واضحة وشفافة للقطاع العام وتحديد الهدر فيه وإجراء الإصلاحات اللازمة. أيضاً نرى أن العمل على زيادة الحوكمة الرشيدة في القطاع العام هو أمر ضروري وعلى رأسها نشر أرقام المالية العامة بالكامل ومحدثة.

من جهة أخرى، يتوجب القيام بمسح للقطاعات الإنتاجية في الدولة اللبنانية وتشمل الشركات والعاملين فيها في الصناعة، الزراعة والخدمات. هذا المسح سيسمح بمعرفة القدرة الإنتاجية للبنان وبالتالي وضع سياسة إقتصادية واضحة للأعوام القادمة.

اردوغان يهدد ويتوعد ويسنجد ب«الناتو»

(تتمة ص ١)

داخل وخارج منطقة خفض التصعيد، وكذلك منع إشعال مواجهة داخلية نتيجة عمليات عسكرية غير مدروسة.

وأكدت موسكو على ضرورة أن يواصل المسؤولون الروس الأتركاء في الفترة القادمة العمل على وضع حل شامل لقضية إدلب.

كما أكد الكرملين أن موسكو ملتزمة مثل السابق باتفاقيات سوتشي مع تركيا حول سوريا، وأخذت أنقرة على عاتقها في إطار هذه الاتفاقيات تحييد الجماعات الإرهابية المتمركز في إدلب.

وأوضح المتحدث باسم الكرملين، دميتري بيسكوف، في تصريح صحفي، أن الاتفاقيات سوتشي تفرّض التزامات معينة على كل طرف، مضيفاً أنه «بحسب وثيقة سوتشي أخذ الجانب التركي على عاتقه تحييد الجماعات الإرهابية التي تتمركز في إدلب». وقال إن روسيا تأسف لمواصلة الجماعات المسلحة في إدلب القيام بهجمات تستهدف المنشآت العسكرية الروسية، مؤكداً: «هذا أمر غير مسموح به ويتناقض مع اتفاقيات سوتشي».

من جهته، قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إن بلاده عازمة على إبعاد قوات الحكومة السورية إلى خلف مواقع المراقبة التركية في إدلب بنهاية شباط، حتى لو اضطرت إلى الاستخدام الوسائل البرية والجوية.

وقال أردوغان في كلمته أمام الكتلة البرلمانية لحزب العدالة والتنمية في أنقرة أمس: «حتى نهاية شباط نحن مصممون على إخراج النظام السوري من حدود مذكرة سوتشي، أي إلى خلف نقاط مراقبتنا».

وشدد أردوغان على أنه إذا أصيب أي جندي تركي آخر في إدلب فسُتضرب قوات الحكومة السورية في أي مكان كانت، قائلاً: «في هذه المرحلة، أعلن من هنا، واعتباراً من هذا اليوم، أنه إذا تعرض جنودنا في نقاط المراقبة أو في أي مكان آخر لآقل ضرر، فسنتضرب قوات النظام في كل مكان، دون تقيد بحدود إدلب أو مذكرة سوتشي... أقول بوضوح، في مكان تُسفك فيه دماء جنودنا الحمميين، لأحد يمكن أن يكون أمناً، مهما كان يرى

تقرير فرنسي خطير يحذر من عدم دفع الاستحقاقات المالية

(تتمة ص ١)

نحو ٣٠ مليار دولار.

معظم المصادر الغربية من رئيس الحكومة اللبنانية الجديد حسان دياب تُجمّع على أنه يتجه إلى دفع ما يتوجب على الدولة.

والملفت إن الفريق السياسي الذي حكم لبنان طويلاً هو نفسه يطالب رئيس الحكومة الجديد بعدم الالتزام بالمستحقات المتوجبة عليه، واعتباراً إن عدم الالتزام بالدفع سيسبب سمعة لبنان المالية التي طالما حافظ عليها بكل الظروف الصعبة التي مرت على بلاد الأرز.

وان عدم دفع الحكومة اللبنانية للمستحقات قد يتسبب

(تتمة ص ١)

إشاعات منظمة ضد المسؤولين رفيعي المستوى يهدف إلى ضرب استقرار البلاد، «معتبراً ذلك خطوة مراهضة للثورة، لها تبعات أمنية مضادة».

وانتشرت على شبكات التواصل الاجتماعي في إيران، خلال الأيام الماضية، أنباء حول استقالة الرئيس روحاني بالتزامن مع احتفالات الذكرى السنوية الحادية والأربعين لـ«انتصار الثورة الإسلامية».

هذا وحذر الحرس الثوري الإيراني الأجهزة الاستخباراتية الغربية من أي محاولة لإثارة الشغب داخل الجمهورية الإسلامية.

وشدد رئيس دائرة الإستخبارات في الحرس الثوري، حجة الإسلام حسين طائب، أمس الأول، في تصريح إلى وكالة «فارس» شبه الرسمية، على أن «الفربيين وعملاءهم في الداخل» سيتلقون في هذه الحالة «صفعة مؤلمة» من الأجهزة الأمنية الإيرانية، قائلاً إنه «لن يقف أحد موقف المتفرج».

وصرح حسين طائب بأن أجهزة الأمن الإيرانية تعلم جيداً بـ«مخططات الأعداء في اجتذاب العملاء ومحاولات تغلغلهم

نفسه كبيرا..

وحذر أردوغان الطائرات التي تضرب الأماكن السكنية المدنية في إدلب وقال: «من الآن فصاعداً لن تستطيع الطائرات التي تقصف المدنيين في ادلب التحرك بحرية كما كانت في السابق، لن تكون قادرة على التحرك بشكل مريح كما كان الأمر في السابق... أقولها علناً، لن يكون أحد في مأمّن يمكن أهدر فيه دم الجنود الأتراك، لن نتغاضى بعد الآن عن عمالة أو حقد أو استفزاز أي كان».

ولفت أردوغان إلى أن المعارضة السورية المدعومة من تركيا احتشدت الآن لإخراج قوات الحكومة السورية من إدلب.

من جهتها، أفادت وزارة الخارجية السورية بأن التصريحات الصادرة عن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بخصوص حكومة سوريا وجيشها «جوفاء وفارغة ومجوجة»، ولا تدل إلا عن «شخص منفصل عن الواقع».

وأضافت أن تصريحات «رأس النظام التركي» تأتي بعد «انهيار تنظيماته الإرهابية التي يدعمها ويسلحها ويدربها، تحت ضربات الجيش العربي السوري، وبعد انكشاف أمره ودوره كأداة للإرهاب الدولي».

وقالت إن تهديد أردوغان بضرب جنود الجيش السوري جاء «بعد أن تلقى ضربات موجعة لجيشه من جهة، وإرهابيين من جهة أخرى». وشددت على أن سوريا مستمرة في «واجباتها الوطنية والدستورية في مكافحة التنظيمات الإرهابية على كامل الجغرافيا السورية وتخليص أهلنا من نيرانها، بما في ذلك فتح معابر إنسانية آمنة»، متيها «رأس النظام التركي» باستخدام المدنيين كدروع بشرية. وأشارت إلى أن أي وجود للقوات التركية على الأراضي السورية هو «وجود غير مشروع وخرق فاضح للقانون الدولي»، محملاً أنقرة المسؤولية الكاملة عن تداعيات هذا الوجود.

ميدانياً، حذر الجيش السوري أمس ٣ بلدات جديدة بمحاذاة الطريق الدولي (حلب – دمشق / M5) وسط تقدم مضطرد انطلاقاً من مواقع شمال الحدود الإدارية الفاصلة بين محافظتي إدلب وحلب، باتجاه مدخل الأخيرة.

وقال مراسل «سبوتنيك» في ريف حلب أن وحدات من الجيش السوري تابعت تقدمها وسط تهديد ناري كثيف من قبل سلاح الجو السوري الروسي المشترك، وسيطرت على قرى «عرادة» و«أرناز» و«الشيخ علي» وقلتها الاستراتيجية إلى الغرب من بلدة «الزربة»، بعد اشتباكات عنيفة مع المجموعات المسلحة المنتشرة في المنطقة.

وأكد المراسل أن عملية السيطرة هذه تهدف إلى تأمين المحور الغربي لمقطع الطريق الدولي (حمصا– حلب)، بالتوازي مع العمل على تقليص التمدد شمالاً باتجاه مدخل مدينة حلب.

وقال مصدر ميداني لـ«سبوتنيك» أن السيطرة على البلدات الثلاث فتحت الطريق أمام السيطرة على موقع «القوق ٦ ٤»، المشرف على بلدة أورم الصغرى ومدينة الأتابر الاستراتيجية أقصى ريف حلب الجنوبي الغربي.

هذا وطالب وزير الدفاع التركي، خلوصي أكار، الولايات المتحدة الأميركية وحلف «الناتو» بضرورة القيام بمساهمات ملموسة، في ما يتعلق بالتطورات الأخيرة في إدلب.

وجاءت تصريحات وزير الدفاع التركي، خلال لقائه مع نظيره الأميركي، مارك إسبر، على هامش اجتماع وزراء دفاع «الناتو» في بروكسل، التي نقلته وكالة الأنباء التركية «الأناضول».

وقال وزير الدفاع التركي إنه على الولايات المتحدة والناتو تقديم مساهمات أكبر، خاصة بعد التطورات الأخيرة الواقعة في إدلب السورية.

وأضاف أن تركيا تناقش مسألة إدلب من خلال حلف الناتو، وقال: «ناقشنا الوضع في إدلب هذا الصباح مع الرئيس الروسي فالديمير بوتين». تحدثنا عن قصف النظام لجيشنا، والذي أدى إلى مقتل جنودنا، مشييراً إلى أن الوضع في إدلب هو الآن أولوية بالنسبة لتركيا.

وعلى الصعيد العسكري، نشرت تركيا، أمس، تعزيزات عسكرية جديدة على الحدود مع سوريا تشمل راجمات صواريخ، كما نقلت وحدات إضافية من القوات الخاصة إلى منطقة إدلب السورية.

وذكرت وكالة «الأناضول» أن قافلة شاحنات محملة بمنظومات راجمات صواريخ، تم جلبها من مختلف القواعد

مجموعة الدعم الدولية تحذر الحكومة

(تتمة ص ١)

للبنان،» مناشدة «جميع القوى السياسية والقادة اللبنانيين إعطاء الأولوية لدعم الإصلاحات التي تصب في المصلحة الوطنية ومصالحة الشعب والبلاد».

وأكدت استعادها لـ«دعم لبنان في الوقت الذي يبذل فيه الجهود لاستعادة الاستقرار الاقتصادي ومصداقية القطاع المالي، ومراجعة ميزانية ٢٠٢٠ بشكل تقدي ضمن الإستدامة، وتنفيذ الإصلاحات القطاعية الرئيسية مثل قطاع الطاقة، وإصلاح المؤسسات التابعة للدولة لضمان الكفاءة ومصالحة المستهلك، وإقرار وتنفيذ قوانين مشتريات فعالة».

وأعربت عن استعدادها لـ«دعم الجهود المؤقتة لقادة

مجموعة الدعم الدولية تحذر الحكومة

الحكومة لمحاربة الفساد والتهرب الضريبي، بما في ذلك اعتماد وتطبيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، قانون هيئة مكافحة الفساد وإصلاح القضاء، بالإضافة إلى غيرها من التدابير الضامنة لإقرار تغييرات ملموسة في إطار الشفافية والمساءلة الكاملة».

وإن لغت إلى «الحاجة إلى الاستقرار الداخلي وحماية حق النقياطه السلمي»، أشارت إلى «أهمية تطبيق لبنان لقرارات مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، والقرارات الأخرى ذات الصلة، وكذلك اتفاق الطائف وإعلان بعيداً والتزاماته التي قطعتها في مؤتمرات بروكسل، باريس وروما»، وعبرت المجموعة أخيراً عن دعمها «القوى المستثمر للبنان وشعبه، لاستقراره وأمنه وسلامة أراضيه وسيادته واستقلاله السياسي».

إيران: سنرد بحزم ضد أي استهداف اسرائيلي لمصالحنا في سوريا والمنطقة

والغاز لصناديق الإستثمار ومجموعات الاسهم الخاصة. وذكرت الوزارة أن المتهمين الخمسة هم نيكولاس هوفان، من نيويورك، وكل من تشن وانج، وروبرت نيوتس، ونيكولاس جيمس فوكس، ودانييل راي لين، من تكساس.

وفي سياق آخر، أعلنت إيران، أمس، أن حملات الدعابة لانتخابات البرلمان تنطلق اليوم، وذلك وفق ما أفادت وسائل إعلام محلية.

ونقل التلفزيون الرسمي عن رئيس لجنة الانتخابات، محمد رضا عارف، القول إن «كل الأفراد الذين تم منحهم الأهلية أبلغت أسماؤهم إلى جميع الدوائر الانتخابية، وذلك ضمن البرنامج المحدث مسبقاً».

وأضاف في جولة عدد المرشحين الذين تم منحهم الأهلية بعد الدراسة النهائية ٧١٤٨ مرشحاً».

وتابع المسؤول «ستنتطلق اليوم الدعابة الانتخابية وستتابع اللجنة سير عملية الدعابة الانتخابية، وسيتم رصد كل مخالفة والتعامل معها ضمن القانون».

وتشهد إيران انتخابات تشريعية تبدأ من شباط إلى نيسان، بينما سوف تقام الانتخابات الرئاسية في أيار من سنة ٢٠٢١، وذلك بعد انتهاء فترة الولاية الثانية للرئيس الحالي حسن روحاني.